

أهمية الودائع المصرفية في تكوين رأس المال الثابت:

دراسة حالة المنظومة المصرفية الجزائرية (1990-2012)

1- عبد الرحمن تسابت

باحث دكتوراه بجامعة معسكر، الجزائر

tsabet_mag@yahoofr

2- الدكتور حبيب قنوني

أستاذ محاضر بجامعة معسكر، الجزائر

guenouni79@yahoofr

الملخص: إن هدف أي اقتصاد، مهما كانت الدولة، هو تحقيق نمو اقتصادي متواصل، و ذلك لن يتأتى إلا بالاهتمام بالاستثمارات الخلاقة للقيمة، مهما كان نوعها، خاصة تلك المؤدية إلى تراكم رأس المال الثابت. لكن المشكل الذي يواجهه الدول الفقيرة هو مصادر تمويل تلك المشاريع، الأمر الذي يدفع بهذه الدول إلى الاهتمام بمنظومتها المصرفية باعتبارها المستقطب الوحيد لعملية التمويل، من خلال قيامها بتجميع الأموال عن طريق الودائع والادخار. فالنظريات الاقتصادية على غرار الكلاسيكية والكيينزية بينت الدور الذي يلعبه الادخار في القيام بالعملية الاستثمارية، فبالنسبة للمدرسة الكلاسيكية لن يتحقق توازن سوق الإنتاج (سوق السلع والخدمات) إلا بتوجيه كل الادخار إلى استثمار. من خلال هذا يتبين الدور الكبير الذي تلعبه الودائع في الاستثمار. والجزائر كسائر الدول الفقيرة تهتم بهذا الجانب، و من خلال قيامنا بالدراسة القياسية عن العلاقة التي يمكن أن تربط الودائع والاستثمار (تراكم رأس المال الثابت خاصة) و جدنا أن زيادة الودائع لها تأثير إيجابي على تراكم رأس المال الثابت).

Résumé :

Le but de chaque économie, quelque soit le pays, est de la réalisation d'une croissance économique continue. Pour arriver à ce stade, il faut donner une importance aux investissements créatifs de la valeur, surtout liées à l'accumulation du capital fixe. Le problème posé aux pays moins développés est des ressources de financement. Ce problème pousse ces pays à donner l'importance au système bancaire, parce que, c'est la seule source de cette opération, à partir de ces dépôts et de ces épargnes. Les théories économiques, comme des classiques et de Keynes, avaient démontré le lien fort entre l'épargne et l'investissement. Pour les classiques, l'équilibre du marché des biens et des services est réalisé quand l'épargne est orientée vers l'investissement. A partir de là, les dépôts jouent un rôle très important dans les investissements. L'Algérie, comme les pays moins développés, donne une importance à ce côté-là. A partir de notre étude économétrique de la relation entre les dépôts et l'investissement (spécialement ABCF) nous avons trouvé une relation positive entre les deux variables.

مقدمة: إن أهم هدف منشود لأي دولة هو تعزيز مكانتها الدولية و ذلك من خلال تطوير اقتصادها و اللحاق برك الدول المتقدمة، ولأجل ذلك يتم تسخير سياسات و قوانين من أجل ذلك. ولعل من بين العمليات التي لها دور كبير في ذلك التطور هي عملية الاستثمار، و التي تعتبر وحدها القادرة على خلق الثروة و تطوير الاقتصاد.

وللقيام بذلك فقد كان لزاما على الدول بذل جهودا معتبرة لتسهيل المناخ اللازم لها وحل مشاكلها، والمتعلقة أساسا بنقص التمويل، من حيث نقص الموارد ومحدوديتها خاصة في البلدان المتخلفة. وحتى يستطيع الاقتصاد الجزائري مواجهة مشاكل التمويل بالنسبة للعمليات الاستثمارية و دخول الأفراد سوق الاستثمار ونظرا لضعف سوق رأس المال و حداتها كان لابد من البحث عن ميكانيزمات وسياسات لتسهيل عملية التمويل. و عليه البحث عن مصادر لتمويل المشاريع تتوافق مع موارد الدولة و متطلبات الاقتصاد، فكانت المؤسسات البنكية الأقدر على ذلك، من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه في تجميع المدخرات و الودائع، و توجيهها لتمويل العمليات الاستثمارية. ونظرا لما يكتسبه هذا الموضوع من الأهمية البالغة في الاقتصاد ارتأينا طرح الإشكال التالي: ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الودائع المصرفية في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر؟

1- الودائع المصرفية: يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من مجموع المصارف العاملة في هذا البلد حيث لكل دولة بنك مركزي

يقوم بدوره كمصرف للحكومة، والذي يختلف عن غيره من المصارف في كونه لا يستهدف الربح، كما له حق الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي .

ومن المؤسسات المالية التي يتكون منها الجهاز المصرفي البنوك التجارية التي تتنوع الأنشطة التي تراوحتها.

وهذه البنوك من المؤسسات التي تمارس الوساطة المالية. حيث تتمثل مهمتها الأساسية والتقليدية في تلقي ودائع العائلات والمؤسسات والسلطات الحكومية حتى سميت- بنوك الودائع- والقيام بإقراض الأموال.

تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري ، و تعرف على أنها "تمثل كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة الأجل، على سبيل الحفظ أو التوظيف و تتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى"¹ .

الوديعة لا تعني تحويلا للملكية، فهي دائما ملك لصاحبها، تخلى عن التصرف فيها بصفة مؤقتة و قد نقل حق التصرف فيها إلى البنك، و هذا الأخير من حقه استعمال هذه الوديعة و لكن في حدود ما تسمح له عمليات السحب المحتملة من طرف أصحابها. تأتي الودائع إلى البنك بطرق متعددة و ينشأ إلتزام البنك بقيمتها لحظة تسلمها، و الطرق التي تصل من خلالها الودائع هي:²

- شبائبك الإيداع.

- أقسام البنك الأخرى (مثل تسلم القروض بدلا من إعطائها للمقترض ينتج له حساب إيداع بقيمتها).

- البريد أو تحويلات بالبرق (خصوصا في المعاملات الخارجية).

يمكن تقسيم الودائع إلى قسمين، ودائع نقدية و ودائع إئتمانية (مصرفية):

- الودائع النقدية: تتكون من حسابات الإيداع و ودائع إيداعية أخرى.³

حيث تتكون حسابات الإيداع من :

- الودائع تحت الطلب أو الجارية: و هي التي يمكن للعميل السحب منها في أي وقت شاء و دون إشعار مسبق.

- الودائع الثابتة أو لأجل: و هي الودائع التي لا يجوز السحب منها إلا عند حلول أجل الإستحقاق المتفق عليه.

- الودائع بإخطار سابق: و هي ودائع غير محددة المدة، إلا أن العميل يلتزم بضرورة إخطار البنك برغبته في سحبها قبل الموعد الذي يريده بمدة معينة.

بينما تتكون الودائع الإيداعية الأخرى من:⁴

- شهادات الإيداع: هي إيصال يتعهد فيه البنك برد المبلغ.

- ودائع التوفير: هي المبالغ التي يدخرها صغار المدخرين.

- شهادات الاستثمار: و هي عبارة عن وديعة في شكل شهادة الهدف من ورائها تحقيق فوائد أو بما يسمى بالربح المركب، و تتنوع بحسب الهدف الذي يريده العميل.

- الودائع الإئتمانية (المصرفية): تتمثل في قدرة البنوك على خلق نقود الودائع.

2- الاستثمار و رأس المال الثابت: طبيعة علاقة الاستثمار برأس المال الثابت، تتجلى في كونها علاقتين اجتماعيتين وفنيتين،

وإن الذي يحدد حجم رأس المال هو الاستثمار، و بالتالي تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي. من خلال

الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، وتطوره حركيا. ولاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة،

بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل، ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية.

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالإستثمار، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه. فيقوم " الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل "5. وعموماً يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومكائن ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين. وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطرة.

يعرف محاسبياً على أنه: " تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشتراها أو أنشأها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة "6.

و يعرف من المنظور الاقتصادي على أنه " التضحية بالموارد التي يستخدمها المسير في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة. حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار "7. أما من المنظور المالي فهو " كل النفقات التي تولد مداخلاً جديدة على المدى الطويل. والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل) "8.

بعد تعريفنا لمفهوم الاستثمار من وجهة النظر المحاسبية والاقتصادية والمالية، وبالتفرقة بينه وبين المقامرة والمضاربة، يمكن تحديد مختلف أنواع الاستثمار المختلفة وهي كما يلي :

- الاستثمار الحقيقي أو المادي.

- الاستثمار المالي .

- استثمار الموارد البشرية والاستثمار الاجتماعي .

فالاستثمار الحقيقي " يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، أي زيادة طاقته الإنتاجية، ككشراء آلات ومعدات ومصانع جديدة "9. ويشمل الاستثمار في تكوين الرأس مال الثابت (كل إضافة إلى الأصول، المؤدية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع، أو المحافظة عليها وصيانتها وتجديدها) و الاستثمار في المخزون (التوسع في المخزون السلعي، الذي يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل).

أما **الإستثمار المالي** يتجسد من خلال استخدام الفائض من أرباح آية منشأة في شراء الأسهم و السندات، الأمر الذي يقوي من مركز تلك المنشأة، وقد ينعكس في تحسين إنتاجيتها "10.

أما النوع الثالث (استثمار الموارد البشرية والاستثمار الاجتماعي) يظهر كنفقات عند استعماله، كعامل من عوامل الإنتاج، والتي تمثل مجموع الكفاءات، الإنتاجية الفردية المتعلقة بصحة الفرد، والكفاءة الفيزيولوجية، وخبرته في العمل، وتكوينه و تدريبه المهني في الميدان "11. وعليه فإن توظيف فرد معين ذو كفاءات عالية في مشروع استثماري معين، يعتبر من الاستثمار. نظراً لما يؤديه من خدمات ومهام اتجاه مؤسسته، وهذا ما يؤدي إلى الإضافة في أرباحها وإنتاجيتها.

إضافة إلى هذه الأنواع، يمكن تقسيم الاستثمار حسب الرقعة الجغرافية إلى استثمار محلي و استثمار أجنبي (خارجي). فالاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية... إلخ "12. أما "الاستثمارات الخارجية، هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر "13.

3- علاقة الودائع المصرفية بالاستثمار في النظريات الاقتصادية: كان للاستثمار مكانة كبيرة في التحليل الاقتصادي،

وذلك من خلال ما تطرقت إليه النظريات الاقتصادية على غرار الكلاسيكية منها والكينزية، و كلا النظريتين بينت أهمية الإدخار في القيام بالعملية الاستثمارية.

● الإدخار وعلاقته بالاستثمار من المنظور الكلاسيكي: إن الكلاسيكيين ركزوا اهتمامهم على شروط التطور والنمو الاقتصادي، واهتدوا فعلا إلى فكرة الفائض الاقتصادي المتمثل في الادخار، وحاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار. وأقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال.

الادخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية السائلة والمتوفرة، والتي يتم استبعاد استعمالها في الاستهلاك، بقصد استخدامها على أوجه الحصول على اللوازم من المواد الغذائية للعمال، والمواد الأولية وأدوات العمل في مختلف الورشات. وهو إذن عملية استثمار يترتب عنها بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إحداث تراكم¹⁴. وبالتالي فإن الكلاسيكيين قد نظروا إلى الادخار على أنه مصدر للاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة¹⁵. ويعتبر آدم سميث (A. Smith) أن الادخار والعمل شرطين ضروريين لإثراء الأمة، ويشاركه في الرأي جميع رواد الفكر الكلاسيكي منهم دفيد ريكاردو (D. Ricardo) وجان باتيست ساي (J.B.Say) وطالما أن الادخار يعتبر مصدر التراكم الرأسمالي، وبالتالي مصدر للثروة كما يرى آدم سميث. فإن ارتفاع حجمه يستلزم انخفاض الأجر، مما يجعل الاثنان إذن في حالة عكسية¹⁶. ولا يكفي انخفاض الأجر لإحداث التراكم الكبير والسريع عند الفكر التقليدي بل لا بد أيضا من تخفيض الربح. لأن الصناعة هي النشاط الذي يتم فيه تكوين رأس المال و ليس الزراعة¹⁷. أي أن الطبقة الرأسمالية تخصص جزءا كبيرا من الأرباح لأغراض التراكم، وبالتالي يعتبر الربح مصدر أساسي للادخار والعلاقة التي تربطهما علاقة طردية. وهكذا اهتم التحليل الكلاسيكي بالادخار لاعتباره كشرط ضروري الذي يسبق العمل لتدعيم التنمية الاقتصادية، ولما له علاقة دائمة بالاستثمار.

● الادخار وعلاقته بالاستثمار من المنظور الكينيزي: الاختلاف بين كينز والكلاسيك أن الأول أضاف إلى الإدخار الاستهلاك، وقام بدراسة تأثيرهما على الاستثمار، حيث إن زيادة الدخل عن الاحتياجات المعيشية (الاستهلاك) لأي شخص، يتولد لدى هذا الشخص فائضا يطلق عليه للادخار. وفي حالة توظيف هذا الجزء المدخر فيتم تسميته بالاستثمار. وفي هذا الشأن يرى كينز أن هناك تعادل بالضرورة بين الادخار وهو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، وبين الاستثمار وهو عبارة عن الجزء من الدخل الذي يذهب لزيادة التجهيزات¹⁸. لذلك يتساوى الادخار مع الاستثمار، لأن كل منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة. ومن هنا يمكن استنتاج تساوي الادخار بالاستثمار كما يلي¹⁹:

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك (C)} + \text{الإستثمار (I)} \dots (1) \text{ ولدينا كذلك : الادخار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك} \dots (2)$$

$$\text{ومن المعادلة (1) نستنتج أن : الإستثمار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك} \dots (3)$$

$$\text{وبتطابق المعادلة (2) مع المعادلة (3) نجد أن : الادخار (S)} = \text{الإستثمار (I)}$$

وحسب الكلاسيكيين يرون أن الادخار يسبق الاستثمار، فالاستثمار هو نتيجة للادخار وتابع له. بينما كينز يرى أن الادخار يلي الاستثمار ويكون تابع له، بحيث أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي يخلق بدوره الادخار.

4- الودائع المصرفية و علاقتها بالاستثمار (تراكم رأس المال الثابت) في الجزائر:

بدون التطرق إلى تطور الودائع المصرفية و تراكم رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)*، سوف نعمل

مباشرة على دراسة العلاقة بين المتغيرين دراسة قياسية و ذلك باستعمال النموذج التالي*:

$$\log \frac{ABCF}{PIB} = c + \alpha_1 \log \frac{Dépôt}{PIB} + \alpha_2 \log \frac{Crédit}{PIB} + \alpha_3 \log \frac{M_2}{PIB} + \alpha_4 inf + \varepsilon_i$$

حيث:

$$\frac{ABCF}{PIB} : \text{نسبة تراكم رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي.}$$

$$\frac{Dépôt}{PIB} : \text{نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (الذي يعكس مستوى حجم النظام البنكي).}$$

$$\frac{Crédit}{PIB} : \text{نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي (الذي يعكس الوظيفة الأساسية للبنك).}$$

$$\frac{M_2}{PIB} : \text{نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (يقيس سيولة الاقتصاد).}$$

$$inf : \text{معدل التضخم.}$$

$$C : \text{الثابت، } \alpha_1 + \alpha_2 + \alpha_3 + \alpha_4 : \text{المعاملات المراد تقديرها. } \varepsilon_i : \text{الخطأ العشوائي.}$$

و كانت النتائج كالتالي:

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

loginf		logeasse		logcredit		logdepot		logfbcf		السلاسل الزمنية
ADF calcul	ADF 5%	ADF calcul	ADF 5%	ADF calcul	ADF 5%	ADF calcul	ADF 5%	ADF calcul	ADF 5%	نموذج الثابت والاتجاه
2,29-	3,63-	2,76-	3,63-	2,52-	3,63-	2,79-	3,63-	1,67-	3,63-	السلسلة الأصلية
7-	3,64	3,82-	3,64	4,69-	3,64	3,87-	3,64	4,25-	3,64	الفرق الأول

المصدر: تم تلخيصها انطلاقاً من برنامج E-views

من خلال نتائج الإستقرارية نلاحظ أن كل متغيرات النموذج مستقرة في الفرق الأول، (مع عدم معنوية كل من الثابت والاتجاه)، و ذلك لأن القيمة المطلقة ل ADF المحسوبة أكبر من تلك الجدولة عند معنوية 5%. هذا الأمر يدفعنا إلى اختبار التكامل المشترك.

- اختبار التكامل المشترك:

Eigenvalue	Likelihood Ratio	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value	Hypothesized No. of CE(s)
0.746466	63.80931	59.46	66.52	None *
0.514390	34.99187	39.89	45.58	At most 1
0.385883	19.82255	24.31	29.75	At most 2
0.280002	9.583597	12.53	16.31	At most 3
0.120018	2.684942	3.84	6.51	At most 4

*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level
L.R. test indicates 1 cointegrating equation(s) at 5% significance level

المصدر: انطلاقاً من برنامج E-views

انطلاقاً من الجدول يتبين أنه هناك تكامل مشترك واحد و عليه يتم استعمال معامل تصحيح الخطأ VECM و عليه كانت

النتائج كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{LOGFBFCF} = & -1.2060494 * C(-1) + 0.6335205 * \text{LOGDEPOT} - 0.13725207 * \text{LOGCREDIT} \\ & (0.0002) \quad (0.08) \quad (0.33) \\ & - 0.13554466 * \text{LOGMASS} + 0.13405245 * \text{LOGINF} \\ & (0.73) \quad (0.01) \\ & R^2=0.5 \quad PF=0.1 \end{aligned}$$

من خلال النتائج نجد أن النموذج معنوي، إضافة إلى معنوية كل من الثابت و الودائع و التضخم، مع معامل ارتباط يبين أن متغيرات النموذج تفسر 50% من تراكم رأس المال الثابت، أما فيما يخص المتغير محل الدراسة فإنه تربطه بالمتغير التابع علاقة طردية، حيث أن زيادة الودائع بـ 1% تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال الثابت بـ 0,63%، و هذا يدل على أهمية الودائع في الاقتصاد بصفة عامة والإستثمار بصفة خاصة.

خاتمة: من خلال دراستنا هذه للعلاقة التي يمكن أن تجمع الودائع المصرفية و الإستثمار، خاصة تراكم رأس المال الثابت، في الجزائر وجدنا أن المنظومة المصرفية من خلال هذا المتغير لها تأثير على النشاط الاقتصادي في شقه المرتبط بالإستثمار الذي يعد مفتاح النمو الاقتصادي، حيث أن باستقطابها لمدخرات الأفراد و المؤسسات فإنها تحفز النشاط الاقتصادي، و تخرجه من حالة الاكتناز المضرة بكل اقتصاد.

و من خلال تطرقنا إلى دراسة هذا المتغير (الودائع) وجدنا أنه في تطور ملحوظ، الأمر الذي يدفعنا للقول أن النظام البنكي يقوم بدور كبير لجمعه و نموه، و بالتالي للمنظومة البنكية تأثير إيجابي على الإستثمار و بالتالي النمو الاقتصادي، لكن لا يمكننا الخروج بهذه النتيجة، لأن عملية جمع الودائع لا تعد الوظيفة الأساسية بالنسبة للمؤسسة البنكية، رغم أهميتها، فعملية منح القروض هي التي من خلالها الحكم إن كانت المنظومة المصرفية لديها تأثير إيجابي على النشاط الاقتصادي أم العكس، و من خلال النتائج المتوصل إليها لاحظنا أن عملية منح القروض تربطها علاقة عكسية بالإستثمار، و بالتالي بالنمو الاقتصادي، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنه لا يوجد تنسيق بين عملية جمع المدخرات و منح القروض.

و من أجل الخروج من هذه المشكلة لا بد من إدراج إصلاحات بنكية (خاصة إدراج التمويل الإسلامي) و القضاء على عملية تمويل المشاريع قصيرة الأجل، قليلة المردودية، وتوجيهها إلى المشاريع الكبرى طويلة الأجل و الخلاقة للقيمة، و التي تساهم في تراكم رأس المال الثابت.

Inflation	M2/PIB	Dépôts/PIB	Crédit/PIB	FBCF/PIB	Années
16,6525344	0,61	0,37	0,740	0,27	1990
25,8863869	0,49	0,3	0,570	0,258	1991
31,6696619	0,5	0,32	0,6	0,258	1992
20,5403261	0,55	0,37	0,63	0,27	1993
29,0476561	0,49	0,33	0,51	0,284	1994
29,7796265	0,4	0,27	0,48	0,291	1995
18,6790759	0,35	0,24	0,41	0,248	1996
5,73352275	0,39	0,26	0,42	0,23	1997
4,95016164	0,46	0,42	0,45	0,257	1998
2,64551113	0,46	0,42	0,5	0,244	1999
0,33916319	0,41	0,38	0,31	0,207	2000
4,22598835	0,48	0,44	0,29	0,226	2001
1,41830192	0,63	0,5	0,41	0,244	2002
4,26895396	0,63	0,5	0,34	0,240	2003
3,9618003	0,61	0,44	0,25	0,241	2004
1,38244657	0,55	0,39	0,23	0,223	2005
2,31452409	0,58	0,41	0,22	0,23	2006
3,67382727	0,57	0,41	0,23	0,260	2007
4,86299053	0,69	0,49	0,26	0,263	2008
5,73433341	0,67	0,53	0,31	0,383	2009
3,91304348	0,62	0,5	0,27	0,414	2010
5	0,61	0,51	0,25	0,353	2011
4,30E+00	7,40E-01	5,40E-01	2,90E-01	3,56E-01	2012

قائمة المراجع:

- ¹ الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2001، ص ص. 25-26.
- ² عبد المطلب عبد المجيد، " البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها "، الدار الجامعية، طبعة 2000، ص. 55.
- ³ مدحت صادق، " أدوات و تقنيات مصرفية "، دار غريب للطباعة، طبعة 2001، ص ص. 215-216.
- ⁴ سعيد سيف النصر، " دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء "، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 2000، ص ص. 58-62.
- ⁵ محمد مطر، " إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية) "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999، ص. 7.
- ⁶ محمد بوتين، " المحاسبة العامة للمؤسسة "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص. 96.
- ⁷ Abdellah . Boughaba, « Analyse et évaluation de projets », Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999 , P. 7.
- ⁸ Abdellah . Boughaba, Op cit, P. 7.
- ⁹ عمر صخري، " التحليل الاقتصادي الكلي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص. 170.
- ¹⁰ عقيل جاسم عبد الله، " مدخل في تقييم المشروعات (الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء) "، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 14.
- ¹¹ Thierry Ananou, « Investissement et capital », mémo seuil, Paris, 1997, P.11
- ¹² -زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي"، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص. 36.
- ¹³ زياد رمضان، نفس المرجع السابق، ص. 36.
- ¹⁴ Mohamed Dowider, « L'économie politique, une science sociale », Maspéro, Paris, 1974, p. 182.
- ¹⁵ A.Smith, « recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations », Gallimard, Paris, 1976, p. 141
- ¹⁶ محمد بلقاسم حسن مهلول، " الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر) "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص. 39.
- ¹⁷ D. Recardo, « Principe de l'économie politique et de l'IMPOT », calman, Paris, 1970, p. 233.
- ¹⁸ عارف دليلة، " تاريخ الأفكار الاقتصادية "، مديرية الكتب و المطبوعات، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1977، ص. 590.
- ¹⁹ John Maynard Keynes, « théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie, traduction de Jean largentye », petite bibliothèque, Payot, Paris, 1985, p. 83.
- * عرفا المتغيرين تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة.
- * تم اختيار هذه المتغيرات اعتمادا على أعمال سابقة. تجردون الإحصائيات (إحصائيات البنك العالمي) و النتائج في الملاحق.